

كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير

وهذا نزاع لفظي فإذا حققت المعاني ارتفع فهذا في بيان أحد الطرفين و هو أن الموجود لا يكون سببه عدما محضا .

وأما (الطرف الثاني) وهو أن الموجود لا يكون سببا لوجود يستلزم عدما فلأن العدم المحض لا يفتقر الى سبب موجود بل يكفي فيه عدم السبب الموجود ولأن السبب الموجود إذا أثر فلا بد أن يؤثر شيئا و العدم المحض ليس بشيء فالأثر الذي هو عدم محض بمنزلة عدم الأثر بل إذا أثر الاعدام فالاعدام أمر وجودي فيه عدم فإن جعل الموجود معدوما و المعدوم موجودا أمر معقول أما جعل المعدوم معدوما فلا يعقل إلا بمعنى الابقاء على العدم و الابقاء على العدم يكفي فيه عدم الفاعل و الفرق معلوم بين عدم الفاعل و عدم الموجب 2 فى عدم العلة و بين فاعل العدم و موجب العدم و علة العدم و العدم لا يفتقر إلى الثاني بل يكفي فيه الأول . فتبين بذلك الطرفان و هو أن العدم المحض الذي ليس فيه شوب وجود لا يكون وجودا ما لاسباب و لا مسببا و لا فاعلا و لا مفعولا أصلا فالوجود المحض التام الذي ليس فيه شوب عدم لا يكون سببا لعدم أصلا و لا مسببا عنه و لا فاعلا له و لا مفعولا أما كونه ليس مسببا عنه و لا مفعولا له فظاهر و أما كونه ليس سببا له فإن كان سببا لعدم محض فالعدم المحض لا يفتقر الى سبب موجود و إن كان لعدم